الحركة الدولية

# نهج الحد الأدنى من الحماية

تناقش هذه المذكرة التوجيهية إطار الحماية التابع للحركة الدولية والذي يحدد "المستويات" الثلاثة لعمل الحماية:

1) **"عدم الإيذاء" وتعميم منظور مراعاة الحماية:** عادة ما يشير مصطلح "عدم الإيذاء" إلى تفادي أي آثار سلبية قد تترتب على الأنشطة الإنسانية. ويشير مصطلح "تعميم منظور مراعاة الحماية" إلى ضمان أن تلبي أنشطة الدعم احتياجات الحماية من خلال ضمان الكرامة والوصول والمشاركة والأمن للأشخاص المتضررين.

2) **أنشطة الحماية المتخصصة** التي تتعامل مع الأسباب والظروف التي أدت إلى انتهاكات القانون الدولي (بما فيها القانون الدولي الإنساني) والقانون المحلي. كما تتضمن التعامل مع عواقب هذه الانتهاكات.

3) **الجهود الرامية إلى التأثير على المعايير، والأعراف والقانون:** الترويج لبيئة مواتية تشجع على حماية الفئات المستضعفة.

## ما بعد "عدم الإيذاء" – الاستجابة لشواغل الحماية[1]: نهج الحد الأدنى

تسعى هذ المذكرة التوجيهية إلى توفير الخطوط الإرشادية للجمعيات الوطنية وشركاء الحركة الدولية الآخرين حول ضمان تمكنهم من توفير أدنى مستوى من الاستجابة لاحتياجات الحماية التي يتم تحديدها خلال سير عملها.

يصف هذا النهج كيف يمكن للجمعية الوطنية أن تضمن قدرتها على التحليل، وتحديد الأولويات والرد على انتهاكات حقوق الأفراد الذين تقوم بمساعدتهم، أثناء تلبيتها لمبدأ الإنسانية الأساسي وعملها كجهة فاعلة محلية مساعدة للسلطات في توفير الدعم الإنساني غير المتحيز.

يتضمن نهج الحد الأدنى من الحماية ضمان التزام جميع البرامج والعمليات بـ"عدم الإيذاء"، وشواغل الحماية السائدة، في أثناء وضع إجراءات إضافية لمعالجة شواغل الحماية التي حددها الموظفون، والمتطوعون، وأعضاء المجتمع والمستفيدون بشكل نشط. والعناصر الرئيسية هي:

1) تأسيس مسارات داخلية للتصعيد ونقاط التواصل الرئيسية فيما يتعلق بشؤون الحماية.
2) إحالة الحالات والقضايا الفردية إلى الجهة الموكلة بالحماية لضمان الموافقة المستنيرة للفرد/الأفراد المعني/المعنيين.
3) الحوار مع السلطات وحشد تأييدها فيما يتعلق بشواغل الحماية الفردية أو المنهجية حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً.
4) تلبية حاجات الأفراد الناتجة عن شواغل الحماية بشكل مباشر من خلال توفير الخدمات.

[1] تعريف الحماية: هي جميع الأنشطة التي تهدف إلى الحصول على الاحترام الكامل لحقوق الأفراد بما يتفق مع نصوص مجموعات القوانين ذات الصلة وروحها (مثال: قانون حقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني، قانون اللاجئين). (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات – IASC).

هذه الوثيقة هي مسودة تم إعدادها من قبل المجلس الاستشاري لمجتمع ممارسات الحماية: نرحب بكافة التعقيبات والاقتراحات – نسخة يونيو 2019

يترتب على نهج الحد الأدنى من الحماية، أنه ومع التركيز على توفير الخدمات، تتمكن الجمعية الوطنية من تحديد احتياجات الحماية ومعالجتها وذلك من خلال توفير الخدمات وإشراك المجتمع بدون تصميم برنامج حماية كامل.[2]

ومن خلال تطبيقه، ستحتاج الجمعية الوطنية أن تضمن قدرتها على التحليل، وتحديد الأولويات، والرد على انتهاكات حقوق الأفراد الذين تساعدهم. الهدف من هذا النهج هو الاستجابة لاحتياجات الحماية غير الملباة.

قد يؤثر تطبيق نهج الحد الأدنى من الحماية على العلاقة بين الجمعية الوطنية والسلطات، والتي يجب تقييمها بدقة بشكل مسبق. قد ترى بعض السلطات أن نهج الحد الأدنى للحماية يتعارض مع دور الجمعية الوطنية بصفتها معاونة للسلطات العامة في أداء وظائفها الإنسانية.[3]

**أ. كيفية تطبيق نهج الحد الأدنى من الحماية.**

يجب على نهج الحد الأدنى من الحماية اتباع المعايير المنطبقة والمعترف بها، خاصة تلك الموضحة في وثيقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعنوان "المعايير المهنية لعمل الحماية (PS)"[4] ووثيقة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر "المعايير الدنيا للحماية، النوع الاجتماعي، والشمولية في حالات الطوارئ" والإرشادات الفنية ذات الصلة التابعة للحركة الدولية مثل تلك المتعلقة بالإحالات، ودعم المحتجزين، وإرشادات الصحة العقلية والدعم النفسي للناجين من انتهاكات الحماية.

- يجب تطبيق مبدأ عدم الإيذاء في جميع الظروف وفي جميع أنشطة توفيرالخدمات التابعة للجمعية الوطنية (.PS 1.4) وكما شُرح بالتفصيل في دليل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر "مبادرة البرمجة الأفضل".
- "وضع السكان في المركز" بما في ذلك .PS 1.6 "يجب القيام بعمل الحماية مع إيلاء الاحترام الواجب لكرامة الأفراد"، 1.7 "السعي لبدء حوار مع الأشخاص المعرضين للخطر وضمان مشاركتهم في الأنشطة التي تؤثر عليهم بشكل مباشر".
- تقييم احتياجات الحماية (PS 2.1).
- تحديد الجهات الفاعلة في مجال الحماية ووضع مسارات للإحالة (PS 5.1 – 5.5,5.6).
- تحديد الأطر القانونية و أطر السياسات الخارجية ذات الصلة وفهمها.
- فهم خدمات ومواقف السلطات، وتطوير حوار.
- تطوير القدرات الداخلية فيما يتعلق بالتدريب والقدرات، إلخ (PS 7.1 – 7.6)

**ب. الحوار وإمكانية عقد اتفاقية رسمية مع السلطات**

يجب دوماً الحرص على بدء الحوار مع السلطات قبل الشروع في تطبيق نهج الحد الأدنى من الحماية سواء من خلال بدء حوار عن الحماية بشكل مباشر و/أو إحالة الحالات إلى جهة فاعلة أخرى. ونحن نشير هنا إلى الحوار النموذجي الذي يدور بين الجمعية الوطنية والسلطات حول أنشطتها. سيسمح هذا بالشفافية فيما يتعلق بعمل الجمعية الوطنية على نهج الحد الأدنى من الحماية، حيث سيتم إبلاغ السلطات بأن الإحالات إلى الجهات الفاعلة في مجال الحماية تتم عندما تواجه الجمعية الوطنية شاغلاً من شواغل الحماية. سيوضح هذا الحوار دور ومهمة الجمعية الوطنية إلى جانب ضمان قبول السلطات لطرائق عمل الجمعية الوطنية استناداً للمبادئ الأساسية.

يوصى بالسعي لعقد اتفاقية مع السلطات، سواء كتابية أو شفهية. فعدم التوصل إلى اتفاقية يزيد من خطر حدوث عدم تفاهم وقد يؤثر على العمل. ومع ذلك، فبوجود اتفاقية أو بدونها، سيتحتم على الجمعية الوطنية

[2] ينطوي "نهج الحماية الكاملة" على الرقابة المنتظمة لوضع الأشخاص الذين يحصلون على الدعم، والحوار السري الذي يشمل رفع التقارير إلى السلطات والجهات الفاعلة ذات الصلة من غير الدول على مختلف المستويات. وهو يستوجب الاستجابة الفورية للانتهاكات المزعومة لمجموعات القوانين أو الأعراف ذات الصلة إلى جانب أنشطة الوقاية للحد من قابلية تأثر الأفراد بالمخاطر و/أو تعرضهم لها.

[3] لقراءة لمحة عامة عن النقاشات التي من الممكن أن تدور مع السلطات، يرجى الاطلاع على وثيقة "القيمة المضافة للجمعيات الوطنية في مجال الحماية" على منصة الحماية الخاصة بالحركة الدولية.

[4] المعايير المهنية لعمل الحماية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فبراير 2018.

دوماً التفكير في كيفية إجراء الحوار، وما المستوى الذي يجب أن يبدأ منه وما هي سبل التصعيد إلى سلطات أعلى – على سبيل المثال، من السلطات المحلية إلى السلطات المركزية أو من مستوى منخفض المسؤولية إلى المستوى الوزاري.

**ت. الشروط المسبقة.**

يجب عند تطوير نهج الحد الأدنى من الحماية التفكير في بعض الشروط المسبقة، كأي عمل من أعمال الحماية (لا تعد النقاط التالية بأي حال من الأحوال جامعة مانعة، ولم يتم ترتيبها حسب الأهمية):

دعم وتفهم القيادة الداخلية

قد يضع عمل الحماية الجمعية الوطنية في مواقف صعبة أمام السلطات، على سبيل المثال، عندما تحدد الجمعية الوطنية احتياجات حماية لا يتم متابعتها بشكل كافٍ من قبل المسؤولين، أو انتهاكات. لذا، لا يجب أن يرتكز عمل الحماية فقط على عمل موظفي العمليات والمتطوعين المكرسين، بل أيضاً على التزام ودعم قيادة الجمعية الوطنية.

إدماج معايير الحماية في سياسات الجمعيات الوطنية وتطوير الأنظمة الداخلية ذات الصلة

يجب على الجمعية الوطنية التي ترغب في الانخراط في نهج الحد الأدنى من الحماية تطوير إجراءات داخلية حول كيفية جمع المعلومات على أرض الواقع ومعالجتها ونقلها داخلياً وخارجياً، بما يتماشى مع معايير حماية البيانات.

تدريب الموظفين والمتطوعين وبناء قدراتهم في مجال الحماية

يجب أن يتلقى موظفو ومتطوعو الجمعية الوطنية تدريباً كافياً حول ماهية عمل الحماية. ويجب أيضاً أن تتمكن الجمعيات الوطنية من تطوير قدراتها على تحديد احتياجات الحماية وتحليلها للقيام باستجابة مناسبة.[5]

فهم الاحتياجات

يجب أن تخصص الجمعية الوطنية الوقت والموارد للقيام بتقييم للاحتياجات والمخاطر ذات الصلة بالحماية التي قد تطرأ. سيكون هذ التقييم محورياً لتطوير خطة عمل داخلية حول الأولويات والمسائل التي يجب معالجتها.

نبذة عن الجهات المعنية، بما في ذلك أنشطة المنظمات الإنسانية الأخرى

لضمان تكامل الخبرات والسماح بتبادلها، يجب أن تحدد الجمعية الوطنية الجهات المعنية ذات الصلة، وتحليل أي منها سيكون أكثر تأثيراً وأيها يقدم أقوى الخدمات. يجب أن يفهم الشركاء بشكل كامل كيف سيتم التعاون وما المتوقع من كل منهم. يمكن وضع هذا في صيغة رسمية من خلال اتفاقية تعاون.

الفهم الداخلي للأطر القانونية وأطر السياسات التي تؤثر على العمل

تحديد التشريعات الوطنية حول الحصول على المعلومات/ الخصوصية والبيانات الشخصية حيث أنها على الأغلب ستشكل أنشطة الحماية.

النظر في المخاطر القانونية

قبل الاضطلاع بنشاط من أنشطة الحماية، يجب النظر في المخاطر القانونية. في غياب الامتيازات والحصانات، بما في ذلك الحصانة من الولاية القضائية والشهادة، قد يكون موظفو ومتطوعو الجمعية الوطنية

[5] تم إنشاء العديد من الدورات التدريبية بالفعل. يرجى الاطلاع على صفحة التدريب في مجال الحماية في "مجتمع ممارسات الحماية" للحصول على الأدوات المتاحة.

ملزمين بتقديم وثائق سرية أو الشهادة إن طلب منهم قاضي أو أي سلطة أخرى القيام بذلك. قد يقوض هذا فكرة أن الجمعية الوطنية هي طرف حيادي ومستقل حقيقةً، ويحول دون تمكنها من الالتزام بالسرية.